- **اتحاد مصارف الكويت يشكل لجنة جديدة لتعزيز الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في القطاع المصرفي**

- **مبادرة الاتحاد لدفع التمويل المستدام**

صـرح الدكتور حمد الحسـاوي الأمين العام لاتحاد مصـارف الكويت أنه مع تزايد المخاوف العالمية بشـأن التغيرات المناخية، وعدم المساواة الاجتماعية، وحوكمة الشركات، أصبحت الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) ضرورة ملحة للمؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم. وإدراكًا لأهمية التمويل المستدام، اتخذ اتحاد مصارف الكويت خطوة استباقية نحو إنشاء لجنة جديدة ضمن لجان الاتحاد النوعية المتخصصة تعنى بالتركيز على معايير الاستدامة البيئة والاجتماعية وحوكمة الشـركات في القطاع المصـرفي في البلاد. وتوضـح هذه الخطوة التزام اتحاد مصـارف الكويت بالممارسات المصرفية المسؤولة والمستدامة في الكويت. الجدير بالذكر أن تبني المؤسسات المالية لممارسات الاسـتدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة لا يتوافق مع المعايير العالمية فحسـب؛ بل يعزز أيضـاً من ثقة أصـحاب المصلحة، ويعمل على جذب المستثمرين المسؤولين، ويعزز من سمعة البنوك.علاوة على ذلك، فإن دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة في العمليات المصـرفية يسـاهم في تخفيف المخاطر، وتعزيز الاسـتدامة طويلة الأجل، وخلق القيمة لكل من المجتمع والمساهمين والاقتصاد الوطني بشكل عام.

وأضاف الحساوي انه إدراكاً للتأثير الكبير الذي يمكن أن تحدثه المؤسسات المالية وخاصة البنوك على البيئة والمجتمع، جاء أهمية إنشاء تلك اللجنة لضمان الالتزام بمعايير الاستدامة في استراتيجيات البنوك وعملياتها اليومية بما يهدف إلى التأثير بشكل إيجابي على المجتمع ودفع النمو المستدام بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية.

وتشمل الأهداف الأساسية للجنة عدة مجالات رئيسية منها:

-التوعية والتعلم: حيث ستركز اللجنة على رفع مستوى الوعي حول مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة بين البنوك الأعضاء والمصرفيين المعنيين، مما سيضمن مستوى دراية جيدة بممارسات التمويل المستدام وأهميته.
-التطوير: ستعمل اللجنة على إنشاء إطار شامل للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، يتماشى مع المعايير الدولية ومصـمم خصـيصًـا لتلبية الاحتياجات المحددة للقطاع المصـرفي في الكويت. سـيكون هذا الإطار بمثابة دليل توجيهي للبنوك لتقييم ممارساتها الحالية ودمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة في سياساتها واستراتيجياتها.
-إعداد التقارير والإفصـاحات: تعتبر الشفافية أمر حيوي في تعزيز ممارسـات التمويل المستدام. ستقوم اللجنة بوضـع مبادئ توجيهية وأطر إعداد التقارير لتسـهيل إعداد التقارير الدقيقة والموحدة المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة بين البنوك الأعضاء. وستمكن مثل هذه التقارير أصحاب المصلحة من تقييم أداء البنوك في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن خياراتهم الاستثمارية.
-التعاون والشراكة :ستسـعى اللجنة إلى التعاون مع الهيئات التنظيمية ومراكز الفكر وخبراء الصـناعة، للاستفادة من خبراتهم وتعزيز الممارسات المستدامة. وسيساهم نهج الشراكة في نمو وتطوير الثقافة المصرفية المسؤولة في الكويت، مع تعزيز الابتكار وتبادل أفضل الممارسات.

وأكد الحساوي أن دمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في القطاع المصرفي، مع تعزيز التعاون وتبادل المعرفة والوعي، يمهد الطريق لنظام مالي أكثر استدامة وشمولية ومرونة يساهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصـادي للبلاد. وفي حين أن الرحلة نحو التمويل المستدام قد تفرض بعض التحديات، إلا أن النهج الاستباقي الذي يتبعه الاتحاد يضمن بقاء الصناعة المصرفية في الكويت في طليعة أفضل الممارسات العالمية.

واختتم الحساوي مؤكداً على أنه في ظل تزايد المخاوف العالمية بشأن الاستدامة، يمثل إنشاء لجنة متخصصة لمعايير الاسـتدامة خطوة محورية لدمج ممارسـات التمويل المسـتدام في القطاع المصـرفي الكويتي، وأن اللجنة سـتقوم بقيادة الممارسـات المصـرفية المسـؤولة، مما يعود بالنفع على الصـناعة المصـرفية والمجتمع. ولا شـك أن المبادرات الاستراتيجية للجنة ستساهم في تعزيز سمعة القطاع المصرفي، وجذب المستثمرين المسؤولين، وتعزيز الاستدامة طويلة الأجل في المشهد المالي في الكويت.